مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 1 No. 4 (2020)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2020.4.67
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

الصرف في التصويب اللغوي كتاب قل ولا تقل للدكتور مصطفى جواد أنموذجًا

عبدالله بن عبدالله عمر داود [1]*

[1] قسم اللغة العربية، كلية التربية - صبر، جامعة عدن، عدن، اليمن

* الباحث الممثل: عبدالله بن عبدالله عمر داود؛ البريد الالكتروني: abdullahomer431@gmail.com_

استلم في: 12 اكتوبر 2020 / قبل في: 28 ديسمبر 2020 / نشر في: 31 ديسمبر 2020

المُلخّص

يسعى البحث ليكشف عن دور الصرف وبيان مكانته بين علوم العربية في التصويب اللغوي ويرمي إلى بيان الأبواب الصرفية التي يكثر فيها خطأ المتكلمين في ضبط صيغها، ويسعى ليكشف عن أسباب الوقوع في الخطأ ويُظهِر البحث أنَّ دراسة الصرف أمر ضروري للمتكلمين بالعربية للتقليل من الأخطاء الشائعة، ويُفصِحُ عن جهد أحد رواد العربية المحدثين المهتمين بمعالجة التصويب اللغوي ولا سيما التصويب الصرفي. جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث تعقبها أهم النتائج التي توصل إليها البحث أهمها أنَّ جُلَّ الأخطاء في ضبط اللفظة يرجع إلى إهمال دراسة الصرف والجهل بقوانين الاشتقاق وأوزان العربية، وأنَّ أكثر الأخطاء تقع في المشتقات وجموع التكسير، وأهمية الإفادة من كلام الفصحاء والأدباء.

الكلمات الرئيسية: الصرف، التصويب اللغوي، كتاب جواد قل ولا تقل.

مقدمة:

كثيرة هي كتب الأخطاء الشائعة في تراث العربية، ويظل كتاب (ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ت 189هـ) للكسائي من أوائل الكتب التي عالجت أخطاء العامة، وتوال علماء العربية في تأليف كتب التصويب اللغوي؛ فلم يخل عصر من عصور العربية من ظهور مصنفات اعتنى مؤلفوها بمعالجة الخطأ وبيان أوجه الصواب.

ويعد الدكتور مصطفى جواد أحد العلماء الذين شلركوا في معالجة الأخطاء الي يقع فيها متكلموا العربية تحدُّثًا وكتابةً فقد صنَّف كتابًا في التصويب اللغوي أطلق عليه (قل ولا تقل) أودع فيه مادة وفيرة منها صوتية ومنها صرفية ونحوية ودلالية.

الدراسات السابقة:

الصرف مقدمة ضرورية تسبق دراسة النحو (ابن جني 1954م ص4)، وقد حظي بدراسات كثيرة غير إنَّ دراسة الصرف في كتب التصويب اللغوي أو في كتب تصويب الأخطاء الشائعة قليلة بل تكاد تكون منعدمة، وهذا البحث يُعدُّ مشاركة متواضعة في بيان دور الصرف والتصريف في الدراسة التطبيقية، وفيما يأتي عدد من الدراسات التي عُني أصحابها بدراسة الصرف دراسة تطبيقية في عدد من الكتب التي عالجت مسائل الصرف، منها:

1- دراسة بحثية أجراها د. عبدالمطلب صالح البكَّاء بعنوان (مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف وجهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة نحو المسائل اللغوية المثارة). (ينظر: جواد مصطفى 2001م، ص 472- 539).
2- النحو والتصريف عند الفرَّاء، عبدالفتاح حبيب، دكتوراه من الأزهر. (ينظر: غنام ج 1ص9. الحاشية).
3- جهود الفرَّاء الصرفية، محمد علي خيرات، ماجستير من جامعة أمّ القرى. (ينظر: غنام ج 1ص9. الحاشية).

ويعد هذا البحث جديدًا في موضوعه إذ يدرس دور الصرف من خلال التصويب اللغوي، فهو بحث تطبيقي يكشف عن حاجة دارسي العربية إلى إدراك أهمية الصرف في تصحيح الأخطاء الشائعة.

أهمية البحث:

تُعدُّ دراسة دور الصرف في معالجة الأخطاء الشائعة ذات أهمية؛ لأنَّها دراسة تطبيقية لدور الصرف في تصويب الأخطاء اللغوية، ويُلَخِص ابن جني أهمية الصرف لدارسي العربية فيقول: "وهذا القبيل من العلم - أعني التصريف - يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ حاجة وبهم إليه أشدُّ فاقة؛ لأنَّه ميزان العربية وبه تُعرَف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به".(ابن جني 1954م ص2)، ويرى ابن عصفور أنَّ الصرف ميزان العربية ومعظمه يؤخذ من القياس (ينظر: ابن عصفور، من دون تاريخ، ج1 ص27).

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتْ إلى دراسة دور الصرف في التصويب اللغوي في كتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد أسباب أهمُّها:

1- أهمية الصرف بين علوم العربية ولاسيّما وأنَّه قسيم النحو ومقدمة ضرورية لدراسة النحو. (ينظر ابن جني 1954م ص4)
2- قلة الدراسات البحثية التي تُعنى بدراسة الصرف في إطار التصويب اللغوي.
3- أهمية كتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد بين كتب التصويب اللغوي لرواد العربية المحدثين.
4- مكانة الدكتور مصطفى جواد مؤلف كتاب (قل ولا تقل)؛ إذ يُعدُّ عالمًا من علماء العربية المحدثين، وأحد المهتمين بمعالجة أخطاء متكلمي العربية على مستوى مؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام بمختلف أنواعها. (ينظر: مصطفى جواد مقدمة التحقيق ص12- 15 والمبحث الأول من هذا البحث)

المبحث الأول

المؤلف وكتابه (قل ولا تقل)

أولًا: المؤلف

هو مصطفى جواد، وُلِد ببغداد في محلة (عقد الفشل) بالجانب الشرقي وأصله من (قره تيه) إحدى قرى محافظة كركوك.

أُختلِف في تاريخ مولده ورجَّح الدكتورد. محمد عبدالمطلب البكَّاء أنَّ مولده كان سنة 1904م غير أنَّه مسجل رسميًا عام 1910م، نشأ د. مصطفى جواد في العراق من أسرة أصولها تركية تتحدَّث اللهجة العربية العراقية.

تعلَّم الدكتور مصطفى جواد اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، انتفع بأخيه الأكبر كاظم كثيرًا؛ الذي كان يُتقِنُ علوم اللغة العربية، والتحق الدكتور مصطفى جواد بدار المعلمين الابتدائية، وتتلمذ على يد الأديب الكبير طه الراوي الذي تولَّى رعايته فشجَّعه على حفظ الشعر ودراسة النصوص النثرية ومكنَّه من الاطلاع على عيون التراث العربي وتخرَّج فيها سنة 1924م، وصار الدكتور مصطفى جواد مُعلِّمًا بمدرسة الناصرية الابتدائية وعَمِلَ كاتب تحريرات في وزارة المعارف ببغداد.

كان للأب انستاس ماري الكرملي دور في بلورة اهتمامات الدكتور مصطفى جواد الثقافية، إذ استفاد من مكتبته التي كانت تضمُّ أمهات الكُتُب في مختلف فنون المعرفة وكُتُب التراث ومنها كتب اللغة والنحو، شارك الدكتورمصطفى جواد في تشكيل الحياة الثقافية بكتاباته في مجلة (لغة العرب) التي يصدرها الأب انستاس.

للدكتور مصطفى جواد كتابات نقدية أهمُّها نقده كتاب قواعد اللغة العربية الذي ألَّفه (روافائيل أبو أسحاق) والذي كان مقررًا تدريسه للمدارس الابتدائية بالعراق؛ إذ قال في ختام بحثه: " إنّ ثلاثين غلطة كافية لقتل لغة القرآن الكريم فكيف بكتاب كله أغلاط"، وله في الشعر محاولة جيدة في نظم رباعيات الخيام بالعربية.

رشحَّته وزارة المعارف العراقية في بعثة علمية سنة 1934م للتخصص بالآثار في أمريكا؛ فتحوَّل إلى فرنسا، والتحق بكلية السربون لإعداد رسالته في الدكتوراه بعد أن درس اللغة الفرنسية في كلية الآداب جامعة القاهرة.

عُيِّن أستاذًا في دار المعلمين العالية (كلية التربية حاليًا) جامعة بغداد ثم دُعي لتعليم الملك الصغير (فيصل الثاني) اللغة العربية، وقام بالتدريس في معهد الدراسات الإسلامية وتولَّى عمادته حتى عام 1963م ثم عاد إلى كلية التربية سنة 1967م ببغداد وأصبح أستاذًا متفرّغًا. (ينظر: جواد مصطفى 2001م مقدمة المحقق ص6- 16).

أعماله البحثية:

نشر الدكتور مصطفى جواد عددًا من الدراسات في مجلات (فرقة تجارة بغداد، المجمع العلمي العراقي، المجمع العلمي العربي، المقتصف، الهلال المصرية، المعرفة المصرية، الأقلام العراقية، العربي الكويتية، المناهل البغدادية، التراث الشعبي العراقي، البيان)، ونشر بحوثًا في الصحف منها (النصر البغدادية، البلاد، الأخبار، الأيام، الفجر الصادق، الراعي، الهاتف وكلها جرائد عراقية) (ينظر: جواد مصطفى 2001م مقدمة المحقق 14- 15 ص).

نشاطه المعجمي:

شارك الدكتور مصطفى جواد في أعمال المجمع العلمي العراقي منذ تأسيسه وانتخابه عضوًا فيه في يناير 1949م، واختير نائبًا لرئيس المجمع العلمي في أكتوبر 1953م وأعيد انتخابه سنة بعد أخرى إلى أن حُلّ المجمع في يونيو 1963م.

- أسهم في تحرير مجلة المجمع منذ إنشائها سنة 1943م.
- اختير عضوًا في المجمع العلمي بدمشق.
- أُنتخِب عضوًا مراسلًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- شارك في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية بغداد سنة 1965م ومؤتمر المجمع ودورته الثالثة والثلاثين الذي عُقِد في القاهرة فبراير- مارس سنة 1967م.
- إلقاؤه المحاضرات العلمية في المجمع العلمي العراقي والأحاديث والبحوث المهمة في اللغة والتاريخ.
- تقديمه الندوات في الإذاعة والتلفزيون. (ينظر: جواد مصطفى2001م مقدمة المحقق 14- 15 ص).

وفاته: انتقل د. مصطفى جواد إلى رحاب الله عزَّ وجلَّ سنة 1967م. (ينظر: جواد مصطفى 2001م مقدمة المحقق ص 16).

ثانيًا: الكتاب مادته ومنهجه

كتاب (قل ولا تقل) أحد الآثار التي خلَّفها الدكتور مصطفى جواد للراغبين في اقتفاء الصواب اللغوي صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا وهو أحد كتب التصويب اللغوي المعاصر التي أثرت المكتبة العربية؛ إذ عالج فيه الأخطاء اللغوية التي يقع فيها متكلمو العربية وكاتبوها.

أودع الدكتور مصطفى جواد كتابه (قل ولا تقل) مادة وفيرة رقمَّها ترقيمًا تسلسليًا من غير أن يتبَّع طريقة معينة في ترتيب مادة الكتاب، وجاء كتاب (قل ولا تقل) مشتملًا على توطئة تحدَّث فيها المحقق عن حياة المؤلف ذاكرًا جهوده التي قام بها في سبيل حماية العربية ثم تبعتها مقدمة وجزآن هما أصل الكتاب وثلاثة ملاحق تناول الملحق الأول تحكيم د. جواد مصطفى في الخلاف بين الأب انستاس الكرملي والأستاذ أسعد داغر تحت عنوان (أغلاط اللغويين القدماء) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ص369- 418) في حين جاء الملحق الثاني في النقد اللغوي عند الدكتور جواد مصطفى وجهود مجمع اللغة العربية في بحوثه عن القضايا اللغوية المثارة بقلم د. عبدالمطلب صالح، (ينظر: جواد مصطفى2001م ص419- 472) واختص الملحق الثالث ببحث عنوانه (مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف وجهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة نحو المسائل اللغوية المثارة) بقلم د. عبدالمطلب صالح البكَّاء (ينظر: جواد مصطفى 2001م ص 473- 539).

مادة التصويب في الكتاب

بلغت مادة كتاب (قل ولا تقل) على وفق ترقيم المؤلف مئتين وستة وعشرين مادة موزعة بين الصوت والصرف والنحو والدلالة في جزأين ضمهما مجلد واحد، أخذ الجزء الأول مئةً وسبعةً وعشرين مادة في حين أخذ الجزء الثاني تسعةً وتسعين مادة، أُسقطت مادة الفعل (كَسَبَ) من الترقيم التسلسلي؛ إذ المفترض أن تحمل الرقم (188) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2ص326) فيكون مجموع مواد الكتاب مئتين وسبعةً وعشرين مادة، أستثنيت مادة رقم (227) لخروجها عن التصويب اللغوي؛ إذ جاءت في الرد على بعض المستمعين الذين عابوا على المؤلف استشهاده بحديث نبوي على كلمة (عبث) ولم يُكمِل الحديث ولم يذكر مصدره (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2 ص367)، اختص التصويب اللغوي بمئتين وستة وعشرين مادة تمّ إسقاط ثلاث مواد؛ لتكررها لتصبح عدد مواد التصويب اللغوي مئتين وثلاث وعشرين مادة، و المواد المكررة هي:

1- مادة (قل: ينبغي استجماع الشروط المقتضاة ولا تقل: هي الشروط المقتضية) جاءت في موضعين الأول برقم (184) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2 ص322) والثاني برقم (195)، (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2 ص334).
2- مادة (قل: جَدَبَ فلان أعمالهم، ولا تقل: شَجَبَ فلان أعمالهم) جاءت في موضعين الأول برقم (196) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 2ص335) والثاني برقم (199) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج2ص 337).
3- مادة (يقال: طبيب أخْصَائي وأطباء أخصائيون ولا يقال: طبيب أخصَّائي ولا أطباء إخصائيون) جاءت في موضعين الأول برقم (56) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ص 141) والثاني برقم (207) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2 ص343).

مادة الكتاب بين مستويات اللغة:

بلغت مواد التصويب اللغوي – بعد إسقاط المكرر وما لا يدخل في التصويب - مئتين وثلاثةً وعشرين مادة، توزَّعت مادة الكتاب بين مستويات اللغة، جاءت عشرون مادة في الصوت، (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص77، 98، 100، 105، 109، 117، 117، 118، 155، 157، 174، 217، وج2ص265، 266، 270، 282، 338، 342، 345، 347). وبلغت في الصرف ستة وخمسين مادة (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1ص 50، 52، 64، 66، 70، 73، 76، 100، 112، 119، 123، 127، 138، 139، 141، 147، 153، 158، 159، 161، 167، 173، 176، 180، 199، 201، 201، 203، 215، 219، 224، 234 235، 239، وج 2ص261، 284، 287، 287، 288، 290، 292، 298، 300، 303، 312، 314، 315، 322، 326، 328، 329، 342، 345، 346، 346، 349). في حين بلغت في النحو أربعة وستين مادة (ينظر: جواد مصطفى ج1ص53، 72، 74، 78، 82، 96، 101، 121، 122، 125، 130، 137، 140، 144، 152، 161، 175، 177، 188، 190، 191، 192، 194، 196، 202، 206، 208، 213، 220، 225، 242، 244، 252، و ج2ص255، 259، 265، 268، 281، 282، 291، 293، 296، 299، 302، 306، 308، 309، 310، 319، 321، 323، 326، 327، 331، 333، 336، 337، 338، 339، 341، 353، 362، 364، 366). وفي الدلالة اثنين وثمانين مادة (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص52، 54، 60، 62، 65، 68، 75، 80، 84، 85، 89، 92، 94، 102، 106، 110، 114، 120، 135، 138، 143، 148، 153، 156، 158، 159، 162، 164، 166، 169، 171، 182، 183، 185، 186، 197، 205، 209، 211، 214، 223، 227، 229، 233، 240، 245، 248، 250، و ج 2ص257، 258، 260، 262، 264، 266، 273، 273، 274، 275، 276، 278، 284، 286، 289، 294، 297، 304، 316، 318، 319، 320، 322، 323، 325، 330، 335، 330، 340، 343، 344، 348، 349، 351، 354، 358، 359).

مما سبق يتضح أنّ أكثر مادة التصويب جاءت في التصويب الدلالي؛ إذ بلغت مواد التصويب دلاليًا اثنين وثمانين مادة (ينظر: المبحث الأول ص7 حاشية 27) ويأتي بعد ذلك التصويب على المستوى النحوي؛ إذ بلغت التصويبات النحوية أربعة وستين مادة (ينظر: المبحث الأول ص 7 حاشية رقم 26) ثم التصويبات الصرفية؛ إذ بلغت ستة وخمسين مادة (ينظر: المبحث الأول ص 7 حاشية رقم 25). في حين كانت التصويبات الصوتية أقل التصويبات إذ بلغت عشرين مادة (ينظر: المبحث الأول ص7 حاشية رقم 24).

منهج الكتاب:

لم يُفصِح المؤلف عن المنهج الذي اتَّبعه في إيراد مادة كتابه (قل ولا تقل)، ولم يُظهِر النسق الذي اعتمده في نضد مادته؛ فعلى الرغم من احتواء الكتاب على تصويبات شملت مستويات اللغة الصوت والصرف والنحو والدلالة غير أنَّه لم يفصِل فيما بينها؛ فقد جاءت مختلطة مع بعضها بعضًا على غير نسق معين.

بدأ المؤلف كتابه (قل ولا تقل) بالحديث عن مادتين ذاكرًا ما تدلان عليه من معنى مُصوِّبًا الخطأ فيهما غير أنَّه لم يدخلهما في الترقيم التسلسلي لمادة الكتاب ومن غير أنَّ يُصدِّرهما بلفظتي (قل ولا تقل) مثلما التزم ذلك في كل مادة الكتاب (كما سيأتي)؛ فجاءت المادة الأولى في الكلام عن (أسف عليه وأسف له) صدَّرها بقوله:" قال الراغب الأصفهاني في غريب القرآن: الأسف: الحزن والغضب معًا وقد يقال لكل واحد منهما على الانفراد..."(جواد مصطفى 2001م ج 1ص40 وينظر: الأصفهاني ص27) في حين جاءت الثانية في الكلام عن (البؤساء) ومعانيها التي جاءت في لسان العرب (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص 45- 49).

بدأ المؤلف مواد كتابه المرقَّمة بمادة صرفية تحدَّث فيها عن (الجُمهور والجُمهورية) ذاكرًا ضبط الحرف الأول بالضم إذ قال: "قل: الجُمهور والجُمهورية وذلك لأنَّ المسموع والمأثور في كتب لغتهم بضم الجيم وأنَّ الاسم إذا كان على هذه الصيغة وجب أن تكون الفاء أي الحرف الأول مضمومة؛ لأنَّ وزنه الصرفي عند الصرفيين هو فعلول كعصفور". (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1ص 50).

وأنهى الدكتور مصطفى جواد القسم الخاص بالتصويبات من كتابه (قل ولا تقل) بمعالجة مادة نحويًا تمثَّلت في تصويب استعمال حرف الشرط (إنْ) بدلًا عن (إذا) فقال: " قل: النماء طريق إلى الفضاء إن صح القول. ولا تقل: إذا صح القول؛ وذلك لأنَّ الحرف (إنْ) هو الأصل في الشرط وأنَّه أُستعمِل للحدوث المحق كقوله تعالى: (سورة يوسف الآية 77) "إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل..". (جواد مصطفى ص2001مج2 ص366).

لقد تميَّز منهج الدكتور مصطفى جواد كتابه قل ولا تقل بأمور:

1- **التزامه تصدير مادة التصويب بلفظتي** (قل) للصواب و(لا تقل) للخطأ (ينظر: جواد مصطفى، 2001م، ج1ص52، 53، 54، 60، 62، 64، 65، 66، 68، 70، 72، 73). في كل ما يذكره من مواد للتصويب خالف ذلك في أحد عشرة مادة فاستبدلها لـ (يقال) للصواب (ولا يقال) للخطأ (ينظر: جواد مصطفى 2001م، ج2 ص 337، 337، 338، 341، 342، 343، 343، 344، 345، 345، 346).

2- **استعانته بمعاجم العربية:** تُعدُّ المعاجم العربية إحدى المصادر التي يعتمدها دارسو العربية في اقتفاء الصواب اللغوي، وقد استعان مؤلف كتاب (قل ولا تقل) بعددٍ منها؛ إذ نقل نصوصًا في كثير من المواضع احتج بها على صحة ما صوَّبه من المواد اللغوية، ومنها التصويب الصرفي (موضوع البحث) فجاءت الإفادة عن المعاجم في التصويب الصرفي في اثنين وعشرين مادة (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص50، 64، 66، 70، 73، 112، 123، 127، 143، 158، 167، 180، 199، 203، 215، 224، 235، و ج2ص287، 300، 312، 322، 329). وأغفل الإفادة عن المعاجم في أربعةٍ وثلاثين مادة (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1ص52، 75، 76، 100، 119، 138، 139، 141، 147، 153، 159، 161، 173، 176، 201، 219، 234، 239، و ج2ص261، 284، 287، 288، 290، 292، 298، 303، 314، 315، 326، 328، 342، 345، 346، 346). فكان لسان العرب أكثر المعاجم دورانًا في كتاب (قل ولا تقل)؛ إذ وردت الإفادة منه في ثمانية عشرة مادة منفردًا في النقل عنه أو مشاركًا غيره من المعاجم (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص64، 67، 71، 112، 123، 127، 143، 158، 167، 200، 203، 216، 225، 235، و2ج ص 227، 300، 330، 352)، ويأتي بعد لسان العرب تسعة معاجم هي الصحاح (ينظر: جواد مصطفى، 2001م ج1ص50، 66، 71، 123، 166، 181، 203، 312).، ومقاييس اللغة (ينظر: جواد مصطفى،2001م ج1 ص127، 181، 312، 352). وأساس البلاغة (ينظر: جواد مصطفى، 2001م، ج1ص236، 313، 322). والمصباح المنير (ينظر: جواد مصطفى ج1ص66، 180)، وتهذيب اللغة (ينظر: جواد مصطفى 2001م، ج1ص 168، 217). والقاموس المحيط (ينظر: جواد مصطفى ج1ص343). تاج العروس (ينظر: جواد مصطفى، 2001م ج1ص74)، والمغرب في ترتيب المعرب لناصر المطرزي (ينظر: جواد مصطفى، 2001م، ج1ص67). والمحكم لابن سيدة (ينظر: جواد مصطفى،2001م ، ج1ص167).

3- **استدلاله بكلام الفصحاء والكُتّاب:** نقل الدكتور جواد مصطفى في عدد من مواضع تصويبه الصرفي كلامًا للفصحاء يؤيد صحة ما ذهب إليه من تصويب أو تخطئة، وتتنوع المصادر التي أفاد عنها د. مصطفى جواد فإضافة إلى معاجم العربية فقد نقل في خمسة مواضع نصوصًا عن كتاب الأذكياء لابن الجوزي في مادة (كابد) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1ص129) وكتاب الكامل في اللغة والأدب للمبرد في مادة (هوى طوابع) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1ص169) وكتاب المؤانسة والامتاع لأبي حيان التوحيدي في مادة (قل: شائن) (ينظر: جواد مصطفى ص 237) ومادة (رئيس) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص237) ونهج البلاغة في مادة (قل: عُمْران) ينظر: جواد مصطفى2001م ج1ص173) و(الفهرست) لابن النديم في مادة (قل: الأمر الرئيس)، (ينظر: جواد مصطفى،2001م، ص237)، والمجازات النبوية للشريف الرضي ومفاتيح العلوم للخوارزمي(ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص237). وأغفل الاستدلال بكلام الفصحاء في بقية المواضع (ينظر على سبيل المثال: جواد مصطفى 2001م ج1ص50، 52، 64، 66، 70، 73، 76، 100، 112، 119، 138، 139، 141، 147، 153، 158، 159، 161، 173، 176، 201، 201. و ج2ص261، 287، 288، 290، 292، 298، 303، 314، 315، 322، 326، 328، 342).

المبحث الثاني

أبواب الصرف وموضوعاته

الصرف: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء" (الاستراباذي من دون تاريخ ج 1ص7). ويُوضِّح الدكتور عبدالصبور شاهين تعريف الصرف في دراسة أحوال أبنية الكلم فيقول: "أي بالمعنى العلمي تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة" (شاهين،1980م، ص23)، والصرف يدرس ذوات الكلم أنفسها من غير تركيب (ينظر: ابن عصفور من دون تاريخ ج 1ص30)، والعلاقة بين الصرف والتصويب اللغوي أنَّ الصرف يدرس ذوات الكلم والخطأ يكون في ضبط حركة ذوات الكلم (الألفاظ)؛ ولذا فإنَّ الجهل بقوانين الصرف وأبوابه سبب في الوقوع في الخطأ، وللصرف أبواب وموضوعات فصَّلَتْها كتب الصرف.

وهذا المبحث يدرس موضوعات الصرف التي جاء التصويب على وفقها في كتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد علة وفق التفصيل الآتي:

الباب الأول: المشتقات: (ينظر: نهر 1998م ص 75- 117، الطويل 2006م ص139- 171)

أ- **اسم الفاعل:** (ينظر: المبرد 1994م ج1ص74، 75، 76، 77، 108، الجرجاني، 1987م ص59، ابن مالك 1990م ج 2ص70، ابن مالك 2002م ص 70، أبو حيان الأندلسي 1998م، ج2ص502-511، ابن هشام 1994م ج 3ص181، الأزهري 2000م ج2ص11-16، الصيداوي 2006م ج2ص9- 651، الطويل ص140- 142، سرار 2010م ص 279): اسم الفاعل أكثر المشتقات التي وقع فيها الخطأ؛ إذ بلغ عدد مواضع التخطئة والتصويب في (اسم الفاعل) ثمانية مواضع تفصيلها في الآتي:

1- تصويب اسم الفاعل (المرتزِقة)، وتخطئة اسم المفعول (المرتزَقة) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص 66).

2- تصويب اسم الفاعل (مختلِط ومزدوِج) وتخطئة اسم المفعول (مختلَط ومزدوَج) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج2 ص 342).

3- تصويب اسم الفاعل (مختلِف) وتخطئة اسم المفعول (مختلَف). (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج2 ص 346).

4- تصويب اسم الفاعل (مؤامِر) وتخطئة اسم الفاعل (متآمر) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص52).

5- تصويب اسم الفاعل (المسابِق) و(المشارِك) وتخطئة اسم الفاعل (المتسابِق) و (المشترِك) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 2ص 303).

6- تصويب اسم الفاعل (شائن) وتخطئة (مشين) اسمًا فاعلًا (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 2ص 312).

7- تصويب اسم الفاعل (مُتخصِص) وتخطئة المصدر (إخصائي) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص 141).

8- تصويب اسم الفاعل (عِائِل) وتخطئة جمع التكسير (عَالَة) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1ص161).

ب- **اسم المفعول** (ينظر: المبرد 1994م 1ص74، 75، 76، 77، 108، الجرجاني 1987م ص 59، ابن مالك 1990م 2ص70، ابن مالك 2002م ص 70، أبو حيان الأندلسي 1998م 2ص502- 511، ابن هشام 1994م ج 3ص181، الأزهري 2000م ج2ص11- 16، الصيداوي 2006م ج 2ص639- 651، نهر 1998م ص 87- 92، الطويل 2006م ص 140- 142. سرار 2010م ص 302-309.): جاء تصويب اسم المفعول في كتاب (قل ولا تقل) في أربعة مواضع، (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص 70، 147، و ج 2ص290، 322)، تفصيلها في الآتي:

1- تصويب اسم مفعول (المشاركة) وتخطئة المصدر (الاشتراك) في قولهم: (قل: هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة ولا تقل: هذا بدل الاشتراك)، فالخطأ أنَّ الجريدة والمجلة يكون فيها الشخص مشاركًا لا مشتركًا؛ لأنَّ (اشترك) على وزن (افتعل) فهو يدل على التفاعل الاشتراكي، ولا يكون إلا من جهتين فاعليتين أو أكثر فإذا لم يكن هناك أكثر من مشترك رُجِع إلى المفاعلة التي يدل عليها (المُشارَكة) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1 ص 148).

2- تصويب اسم مفعول(المُقتضَاة) وتخطئة اسم الفاعل (المُقتضِية) في قولهم: (قل: ينبغي استجماع الشروط المُقتضَاة ولا تقل: ينبغي استجماع الشروط المُقتضِية) فالخطأ أنَّ المقتضي يكون للعمل أو الأمر المُنصَبّ فهو الذي يقتضي الشروط، أمّا الشروط فهي المقتضاة لكونها قد أُقتُضِيت فتكون على وزن اسم المفعول (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 2ص 322).

3- تصويب اسم مفعول على اسم مفعول في موضعين: الأول: تصويب اسم المفعول (محلول) وتخطئة اسم المفعول (منحل) في قولهم: (قل: هذا الحزب محلول ولا تقل: هذا الحزب منحل) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص70) ، فالخطأ في استعمال اسم المفعول (منحل) الذي فعله على وزن (انفعل) الدال على رغبة الفاعل في الفعل وهذا متحقق في (منحل) لذا فإنَّ الحزب لا ينحل من تلقاء نفسه، وصحَّ اسم المفعول (محلول) لأنَّ فعل الحل يصدر من غير تلقاء الفاعل بل يكون من غيره فالحزب يكون محلول بفعل فاعل خارج عن إرادة الحزب (ينظر: جواد مصطفى2001م ص 70). والثاني: تصويب اسم مفعول (مسوَّدة) بتشديد (الواو) لأنَّه من الفعل الثلاثي المضعف عينه (سوَّد) وتخطئة اسم المفعول (مسودَّة) بتضعيف الدال؛ لأنَّه من الفعل الخماسي (اسودَّ) (ينظر: جواد مصطفى2001م ص290)، ثم إنَّ الفعل (سوَّد) معناه: كَتَبَ فـ (سوَّد الكتاب) بمعنى كتبه واسم المفعول مسوَّد الكتاب؛ بخلاف مسودَّة فإنَّها مصوغة من الفعل الخماسي (اسودَّ) الذي وزنه (افعلَّ) ولا يدل على الكتابة.

ج- **الصفة المشبهة** (ينظر: ابن مالك 1990م ص87، ابن هشام1994م ج 3ص212- 215، نهر 1998م ص 92- 98، الطويل 2006م ج 1ص 153- 154) جاء تصويب الصفة المشبهة في خمسة مواضع (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1ص 167، 180، 215، 235، وج2 ص300)، وجاءت على وفق الأوزان الآتية:

1- فعْل وفَعْلة: (ينظر: المبرد 1994م ج4ص158، 164، و ج2ص117، الأزهري 2000م ج 2ص45عضيمة 2004م ج 7ص48 ، نهر 1998م ص 93، الطويل 2006م ص 154) جاء على وفقه تصويب الصفة السمْح للمذكر والسمْحة للمؤنث، في قولهم: الدين الإسلامي السمْح والديانة الإسلامية السمْحة وتخطئة الصفة سَمَحَاء (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 180) فخطأ أن يقال: الديانة الإسلامية السمحاء، والصواب أنَّ الصفة من مادة السماحة تكون على (فعْل وفعْلة) فيقال: سمْح وسمْحة؛ لأنَّ فعلها من باب (فعُل وفعُلة) ولا تأتي الصفة من هذا الباب على أفعل ومؤنثة فعلاء، فلا يقال: أسمح وسمحاء بل تأتي على فعيل وفعيلة، وفعل وفعلة (ينظر: مصطفى جواد 2001م ج 1ص 180).

2- فَعَل: (ينظر: عضيمة 2004م ج7ص52، نهر 1998م ص 94. الطويل 2006م ص154) جاء على وفقه تصويب الصفة المشبهة هوى في قولهم: هذا هوى طوابع، وتخطئة هاوي في قولهم: (هاوي طوابع) "لأنَّ الهوى أقرب إلى العادات منه إلى الحالات العارضات، فينبغي أن تصاغ له صفة مشبهة على وزن (فَعِل)..." (جواد مصطفى 2001م ج 1ص 167).

3- أفعَل وفَعلاء: (ينظر: أوضح المسالك ج3ص213، عضيمة 2004م ج1 ج7ص56- 59، نهر 1998م ص 93، الطويل 2006م ص 154) جاء على وفقه تصويب أبله للرجل وبلهاء للمرأة، ورجال بُلْه ونساء بُلْه (ينظر: مصطفى جواد 2001م ج1ص 215)، وتخطئة

وصف جمع الذكور بـ (بُلهاء) فلا يقال: هم رجال بُلهاء، والأبلة من صفات العيوب الظاهرة مثل: الأخرق والأحمق ومؤنثهما خرقاء وحمقاء ومثله أبله ومؤنثه بَلهاء فإذا جُمِعا قيل: بُلْه فيقال: هم رجال بُلْه ولا يقال: هم رجال بُلهاء ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 216).

4- فَعِيل وفَعِيلة (ينظر: عضيمة 2004م ج7ص67، نهر 1998م ص94، الطويل 2006م ص154) جاء على وفقه تصويب رئيس ورئيسة، وتخطئة رئيسي ورئيسية (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص235)، فالخطأ في إضافة الياء المشددة إلى الصفة (رئيس ورئيسة)؛ لأنَّه ليس من استعمالات العربية ثم إنَّ الياء المشددة التي تزاد للنسب إلى الصفة لغير النسب ليست قياسية (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص 236)، وكثر استعمال الياء في رئيس ورئيسة في عبارات العثمانيين فكانوا يقولون: رئيسي جمهور بمعنى رئيس جمهورية (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 2ص 238).

5- فَعِل: (ينظر: الطويل 2006م ص 154) جاء على وفقه تصويب الصفة (فشِل) في قولهم: هو موظف فَشِل، وتخطئة (فاشل) (اسم فاعل) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 2ص300)، فالخطأ في صوغ اسم الفاعل من (فَشِل) على (فاشل)؛ لأنَّ الفعل (فشِلَ) من باب (فشِل يفشَل) فتكون صفته المشبهة على وزن (فعِل وفعيل) فيقال: فَشِل ويفشَل.

د- **اسم التفضيل:** (ينظر: نهر 1998م ص98- 105، الطويل 2006م ص162- 167، سرار 2010م ص318) جاء على وفقه تصويب اسم التفضيل (أدكن) وتخطئة اسم الفاعل (داكن) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 224- 225)؛ وعلة ذلك أنَّ الوصف للمذكر من الألوان يأتي على (أفْعَل) وللمؤنثة (فَعلاء) تقول: أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ولا يأتي على وزن اسم الفاعل.

ه- **اسم المكان:** (ينظر: الطويل 2006م ص167- 169). جاء تصويب اسم المكان في موضعين:

1- تصويب اسم المكان (مصرف) بكسر الراء وتخطئة اسم المكان (مصرف) بفتح الراء؛ "لأنَّه غلط يكون مخالفًا للقياس" (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص139).؛ فالقياس أن يصاغ اسم المكان من الفعل الثلاثي الصحيح على وزن (مفعِل) بكسر العين.

2- تصويب (فُتْحة) بضم الفاء اسمًا للموضع المفتوح في الشيء المصمت في قولهم: فتحتُ في الشيء فُتحة، وتخطئة (فَتحة) بفتح الفاء مصدر المرة (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2 ص 288- 289). فالخطأ يتمثَّل في استعمال مصدر المرة (فتحة) بفتح الفاء موضع اسم المكان (فُتحة).

الباب الثاني: المصادر

أ- **مصدر الأفعال الأصلية الثلاثية والرباعية:** جاء تصويب المصادر الأصلية في كتاب (قل ولا تقل) في خمسة مواضع (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 73، 173، 176، 203، وج2 298)، أربعة منها مصادر للأفعال الثلاثية وواحد مصدر للفعل الرباعي وتفصيلها في الآتي:

1- فِعْل (ينظر: (سيبويه من دون تاريخ ج 4ص22، أبو حيان الأندلسي 1994م ج 2ص488). جاء على وفقه تصويب المصدر (مِلء) للفعل الثلاثي (ملأ) وتخطئة المصدر (إملاء) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص73)، فالخطأ في جعل المصدر(إملاء) الذي فِعْله رباعي (أملى) مصدرًا للفعل الثلاثي (ملأ) إضافة إلى أنَّ دلالة الفعل (أملى) تختلف عن دلالة الفعل (ملأ)؛ فهو مصدر لفعلين مختلفين الأول بمعنى (ألقاه عليه) والثاني بمعنى أصابه بالملأة (الزكام) ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص 73).

2- فَعْل (ينظر: الأزهري 2000م ج2ص488) جاء على وفقه تصويب المصدر (نَقْل) - بسكون عينه (القاف) - للفعل الثلاثي (نَقَل) وجمعه (نُقُول) الموظفين على وزن (فُعُول) وتخطئة المصدر (تَنقُّل) وجمعه (تَنقُّلات) الموظفين ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 76)، فالخطأ في أنَّ (تَنقُّل) مصدر على وزن (تفعَّل) أي انتقل من شيء إلى آخر ومن مكان إلى آخر أكثر من مرة على وفق رغبته؛ ولهذا فقولهم: تَنقُّلات الموظفين خطأ؛ لأنَّ انتقالات الموظفين ليست متكررة ولا تحصل برغبتهم بخلاف قولهم: (نُقُول الموظفين) فإنَّ النقل مصدر المرة ولكل موظف نقلة واحدة فلذلك صح نقول الموظفين لا تنقُّلاتهم (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 76).

3- فُعْلان (ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج4ص8، أبو حيان الأندلسي 1998م ج 2ص383) جاء على وفقه تصويب المصدر (عُمْران) للفعل الثلاثي عَمَرَ الرجلُ بيته، وتخطئة المصدر (عِمْران)، فالخطأ في كسر فاء المصدر (عمران)؛ لعدم مجيئه في اللغة بمعنى (العُمران) بضم العين والعرب لا تتلفظ بكسر عين (عمران) حتى لا يلتبس بـ (عِمران) الاسم من أسماء الأعلام (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1 ص173- 174).

4- فَعْالة (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص204) جاء على وفقه تصويب المصدر (أصالة) – بفتح الهمزة - مصدرًا للفعل الثلاثي (أصل)، وتخطئة المصدر (إصالة) بكسر الهمزة؛ لأنَّ الفعل (الأصالة) مصدر للفعل أصل وهو من أوزان الثلاثي المجرد (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 203- 204).

5- فِعال (ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج 4ص7، الأزهري 2000م ج 2ص483) جاء على وفقه تصويب المصدر (دِوام) – بكسر الدال- مصدرًا للفعل الرباعي (دَوام)، وتخطئة المصدر (دَوَام) بفتح الدال؛ فالخطأ في كسر الدال لأنَّه من مصطلحات الأتراك أفاد بذلك د. مصطفى جواد (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص299).

ب- **مصادر ميمية:** (ينظر: نهر1998م ص66- 68، الطويل2006م ص106- 108) جاء على وفقه تصويب المصدر الميمي في موضع واحد تمثَّل في تصويب (مُفادها) بضم الميم، وتخطئة (مفادها) بفتح الميم؛ لأنَّ المصدر الميمي من الفعل الرباعي (أفاد) يصاغ على وزن اسم المفعول بضم ميمه (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1ص 176).

ج- **اسم المصدر:** الطويل 2006م ص 108). جاء تصويب اسم المصدر في (قل و لا تقل) في موضع واحد تمثَّل في تصويب (أداء) على وزن (فَعال) بفتح الفاء الذي فعله الرباعي (أدَّى) ومصدره (التأدية)، وتخطئة كسر اسم المصدر (أداء) وعلة ذلك أنَّ الفتح هو الغالب على اسم المصدر(ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1ص 328).

الباب الثالث: جموع التكسير

لجموع التكسير أوزان عددها يربو على العشرين وزنًا، فصَّلتها كتب الصرف، وهي على قسمين جموع قلة وجموع كثرة (ينظر: ابن الناظم 2000م ص 547- 559، الأزهري 2000م ج2ص519- 558، السيوطي 1975م ج6ص87- 129). وقد عالج الدكتور مصطفى جواد أحد عشر جمعًا من جموع التكسير في التصويب الصرفي (ينظر: جواد مصطفى، 2001م ج1 ص 64، 119، 159، 199، 201، 201، وج 2 ص284، 287، 292، 314، 315)، وجاءت أوزان جموع التكسير التي خطَّأها الدكتور مصطفى جواد على وفق التفصيل الآتي:

1- أَفْعُل: (ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج2ص175، الثمانيني 2003م ص661، العكبري 1995م ج2ص180، ابن عقيل من دون تاريخ ج4ص465، الأزهري 2000م ج2ص521- 524، الطويل 2006م ص84، عضيمة 2004م ج7ص268) جاء على وفقه تصويب جمع القلة (أفْلُس) على جمع الكثرة (فُلُوس) في تصويب قولهم: نقص المبلغُ ثلاثة أفْلُس أو أربعة أفْلُس بإضافة جمع القلة (أفلس) إلى ثلاثة وتخطئة إضافة جمع الكثرة (فلوس) إلى ثلاثة (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج2 ص287)؛ لأنَّ ثلاثة جمع قلة.

2- فُعُول: ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج2ص175، المبرد 1994م ج2ص193، الثمانيني 2003م ص666، ابن عقيل من دون تاريخ ج 4ص480، الأزهري 2000م ح539، عضيمة 2004م 7ص273) جاء على وفقه تصويب الإتيان بـ (شُهُور) الدالة على جمع الكثرة موصوفًا بصفة تدل على الكثرة (كثيرة) والإتيان بـ (أشْهُر) الدال على جمع القلة موصوفًا بصفة تدل على القلة (قليلة) في قولهم: قل: شُهُور كثيرة وأشْهُر قليلة وتخطئة قولهم: شُهُور قليلة وأشْهُر كثيرة ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 2ص315)؛ لأنَّه يصف جمع الكثرة (شهور) بوصف يدل على القلة (قليلة)، ويصف جمع القلة (أشهر) بوصف يدل على الكثرة (كثيرة).

3- أَفْعِلاء: ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج2ص207، المبرد1994م ج 2ص207،الاسترباذي من دون تاريخ ج 2ص137، عضيمة 2004م ج 7ص276) جاء على وفقه تصويب (أشْقِياء) وهو جمع كثرة وزنه (أفْعِلاء) للمفرد (شقي) وتخطئة (شُقَاة) وهو جمع قلة وزنه (فُعَلة) قال الدكتور مصطفى جواد : " قل: فلان شَقْي من الأشْقِياء ولا تقل: شقي من الشُّقاة" (جواد مصطفى 2001م ج2 ص 292) والخطأ أنَّ شُقَاة هو جمع وصف اسم فاعل (شاقي) وجمعه على (أشْقِياء) مخالفة لشروط جمعه فـ (أفْعِلاء) يُجمع على وفقه كل صفة على وزن (فَعِيل) فـ (أشْقَياء) جمع (شَقْيٌ).

4- فُعَلة: ينظر: ابن عقيل من دون تاريخ ج 4ص472،الأزهري 2000م ج 2ص533، سقال 1996م ص 88) جاء على وفقه تصويب جمع (مُشَاة) بضم الميم وهو جمع كثرة على وزن (فُعَلة) وتخطئة جمع (مَشاة) بفتح الميم "قل: جندي ماشي وجنود مُشاة [ضم الميم] ولا تقل: مَشاة [فتح الميم]..." (جواد مصطفى 2001م ج1 ص 159) والخطأ في ذلك أنّ مفرد (مُشاة) اسم الفاعل (ماشي) فالقياس أن يجمع على وزن (فُعلة) كل اسم فاعل مثل: رامي وقاضي وساقي فجمعها رُماة وقُضاة وسُقاة "وهو جمع قياسي في كل وصف للإنسان على وزن فاعل معتل الآخر بالياء" (جواد مصطفى 2001م ج1ص 159).

5- فِعَال: ينظر: المبرد 1994م ج 2ص204، 230، الثمانيني 2003م ص666، ابن عقيل من دون تاريخ ج4ص475، الأزهري 2000م ج2ص536، عضيمة 2004م ج 7/ 273، سقال 1996م ص 89) جاء على وفقه تصويب جمع (نِقاط) و (نِطاف) وهو جمع كثرة وزنه (فِعال) بكسر الفاء للمفردة (نقطة) و (نطفة)، وتخطئة جمع (نُقَاط) و(نُطَاف) بضم الفاء على وزن (فُعَال): "قل: نقطة ونقاط ونطفة ونطاف ولا تقل: نُقاط ولا نُطاف" (جواد مصطفى 2001م ج1 ص 201)، وعلل ذلك بأنَّه ليس من أوزان الجموع (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص 201).

6- فُعَّال: (ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج2ص206، الاسترباذي من دون تاريخ ج 2ص155، ابن عقيل4ص474، الأزهري 2000م ج2ص353، عضيمة 2004م ج 7ص276، سقال 1996م ص88): جاء على وفقه تصويب جمع (شُذَّاذ) الرجال وهو جمع كثرة وزنه (فُعَّال) وتخطئة (شَوَاذ) "قل: فلان من شُذَّاذ الرجال ولا تقل: فلان من شَوَاذ الرجال" (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص64)، فالخطأ جمع وصف خاص بالإنسان (شاذ) على وزن خاص بجمع صفة الحيوان فلا يصلح جمع (شاذ) للإنسان على (شَوَاذ) الخاصة بالبعير.

7- فِعَّال: لم أجد وزن فِعَّال (بكسر الفاء وتشديد العين في أوزان جموع التكسير ينظر: الأزهري 2000م ج2ص519- 558) جاء على وفقه تصويب جمع الكثرة (سيَّاح) مفرد سائح بمعنى (ساح في الأرض) وتخطئة جمع الكثرة (سُوَّاح) مفرد سائح لأنَّه بمعنى (المفقود) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 64) ، فالخطأ جمع (سائح) على (سُوَّاح) إذا قُصِد به (المفقود).

8- فعائل: (ينظر: ابن عقيل من دون تاريخ ج4ص483 عضيمة 2004م ج 7ص279) جاء على وفقه تصويب عدد من الجموع في موضعين الأول: جاء فيه تصويب جمع (مصاير ومكايد ومكاين) للمفردات (مصير ومكيدة ومكينة) وتخطئة (مصائر ومكائد ومكائن) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1ص 119) ، فالخطأ في قلب الياء همزة وهي همزة أصلية لا يصلح قلبها فالصواب بقاؤها، والثاني: جاء فيه تصويب (قنابل وبراعم ودراهم) بكسر ما قبل آخره، وتخطئة (قنابل وبراعم ودراهم) بضم ما قبل آخره (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج2ص 314)، فالخطأ أنَّ ضم ما قبل آخر الجموع المتقدِّم ذكرها ليس من أوزان جموع التكسير.

9- فُعَلاء: (ينظر: سيبويه من دون تاريخ ج 2ص207، الاسترباذي من دون تاريخ ج 2ص137، ابن عقيل من دون تاريخ ج2ص481 سقال 1996م ص90، عضيمة 2004م ج 7ص277) جاء على وفقه تصويب جمع الكثرة (بُسَلاء) للمفرد (بسيل) بمعنى (الشُّجاع) وتخطئة جمعه على (بواسل) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص 199)، فالخطأ في جمع (بسيل) على (بواسل) لأنَّ وزن (فواعل) يختص بجمع غير العقلاء تقول: أسود بواسل في حين أنَّ وزن (فُعلاء) لجمع العقلاء (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص199) ومما جاء في كتاب (قل ولا تقل) تصويب جمع المصدر (ثقة) صفة جمع الأسماء جمع مؤنث سالم (ثقات) وتخطئة جمع (ثقة) جمع

تكسير على وزن (ثقاة) (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2ص284) ، فالخطأ جمع مصدر (ثقة) المستعمل صفة على وزن جمع ليس من بابه.

الباب الرابع: الأسماء

أورد الدكتور مصطفى جواد تصويب سبعة أسماء (غير المشتقات والمصادر (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص50، 153، 219، 239، و ج2 ص328، 345، 346)، تفصيلها في الآتي:

1- تصويب (جُمْهور) بضم أوله وتخطئة (جَمْهور) بفتح الجيم؛ فالمسموع عن العرب والمأثور في كتب لغتهم ضم جيم (جُمْهور) ثم إنَّ صيغة (فُعْلول) عند الصرفيين هي ضم الفاء (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1ص50).

2- تصويب (المِساحة والزّراعة والصِّناعة) على وزن (فِعال) بكسر الفاء؛ وتخطئة فتح الفاء في كل من (المِساحة والزّراعة والصِّناعة) لأنَّ كل هذه الكلمات حرفة أي مهنة من المهن (ينظر: جواد مصطفى2001م ج1 ص 153).

3- تصويب (خَصِّيصي وخاصة وخصوصًا) في قولهم: فعلتُ ذلك خصِّيصي وخاصة وخصوصًا، وتخطئة (خصيصًا) في قولهم: فعلتُ ذلك خصيصي، لأنَّ خصيص صفة مولدة تعني: المختص والقريب في قولهم: كان هذا الرجل خصيصًا بأبي (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 1 ص 219- 220).

4- تصويب الأمسيَّة (بفتح الياء وتشديده) وتخطئة الأُمسيَة (بكسر السين وفتح الياء وتخفيفه)؛ لأنَّ أصل أمسيَّة من المساء (أمسُوْية) على وزن (أُفْعُولة) "فأبدلت الواو ياء وأُدغِمت في الياء الأخيرة فصارتا ياء مشددة، وخطأ (أمسية) بكسر السين وفتح الياء وتخفيفه على وزن (أفْعُلة) وهو مخالف للسماع والقياس (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1ص239).

5- تصويب بديهي وطبيعي في النسبة إلى البديهة والطبيعة، وتخطئة بَدَهي وطبعي؛ " لأنَّ العرب لم تحذف الياء من أمثال هذه الأسماء إلا إذا كانت من الأعلام المشهورة" (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج2 ص345).

6- تصويب (البِيأة) للمنزل وتخطئة (البَيأة) "لأنَّها مشتقة من باء يتبوء، أي: رجع" (جواد مصطفى 2001م ج2 ص 346).

7- تصويب (إياد) بكسر الحرف الأول وهو اسم علم للرجال، وتخطئة (ـأياد) بفتح الحرف الأول، و(إياد) مشتق من أداه يؤوده إياد أي: ثقل عليه، (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 2ص 328- 329).

الباب الخامس: الأفعال

أورد د. جواد مصطفى في كتابه (قل ولا تقل) تصويبات في الأفعال بلغت سبعة أفعال (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص 100، 112، 127، 158، 261، و ج 2 ص 326، 349)، نذكر منها:

1- تصويب الفعل (كسب) بفتح العين وتخطئة الفعل (كسِب) بكسر العين، لأنَّه من باب (ضَرَبَ) بفتح العين في الماضي، ولعدم سماع كسر السين عند العرب، وليس من أفعال التغيير والألوان التي تأتي عينها مكسورة في الماضي نحو: فرح وعطِش وعمي (ينظر: جواد مصطفى2001م ج 2 ص 326). أي ليست من باب فرِح يفرَح.

2- تصويب الفعل (لمَسه يلمَسه) بفتح العين في الماضي والمضارع، وتخطئة الفعل (لمِسه يلمِسه) بكسر العين في الماضي والمضارع، وعلة تخطئة كسر العين أنَّه لم يُسمع عن العرب، ولأنَّ أوزان الفعل الثلاثي مسموعة (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 2 ص 349). وهو من باب (فتح يفتح).

3- تصويب الفعل الرباعي (كابد) وتخطئة الفعل (تكبّد)؛ لأنَّ الفعل (تكبَّد) على وزن (تفعَّل) التي تدل صيغته على رغبة الفاعل في الفعل والمفعول به فقولهم: تكبَّد العدو الخسارة خطأ؛ لدلالته على أنَّ العدو يرغب في الخسارة، والعدو لا يرغب في الخسارة، وعلى الرغم من وجود معان للفعل (تكبَّد) غير أنَّها لا تقابل (كابد) أي: قاسى وتحمَّل بمشقة((ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص261).

4- تصويب البناء للمجهول في الفعل السداسي (أُستُشهِد) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص 100).

5- تصويب البناء للمجهول في الفعل السداسي (أُستُهتِر) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص 112).

6- تصويب الفعل (أن يفنى) ونخطئة الفعل (يتفانى) وعلة ذلك أنَّ الفعل (تفانى) من أفعال الاشتراك فلا يصدر إلا من جهتين مختلفتين (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1ص 158).

7- تصويب الفعل الثلاثي (رجع) في قولهم: رجعتُ الكتاب إلى صاحبه رَجَعًا؛ لمجيء السماع القرآن الكريم (ينظر: سورة التوبة الآية83، سورة طه الآية40، سورة فصلت الآية50، سورة الطارق الآية8. و تخطئة الفعل الرباعي المزيد بهمزة (أرجع) (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج 1 ص 261).

المبحث الثالث

أسباب التخطئة

للوقوع في الخطأ أسباب وكلها مرجعها إلى التقصير في معرفة الصرف، والجهل بالقوانين الصرفية ولاسيما المتعلقة باشتقاق المشتقات والمصادر وإهمال دلالات الصيغ الصرفية.

يدرس هذا المبحث الأسباب التي تودي بمستعملي اللغة إلى الوقوع في الخطأ هي:

الأول: مخالفة السماع:

السماع يُقصد بالسماع القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرًا ونثرًا (ينظر: ابن الأنباري 1971م ص81، السيوطي 1976م ص51)، جاءت مخالفة السماع سببًا للوقوع في الخطأ في ستة مواضع (ينظر جواد مصطفى ج1ص50، 173، 216، 261، و ج2 ص287، 345)، فمما خالف السماع من الأفعال ما جاء في تخطئة استعمال الفعل الرباعي (أَرْجَعَ) على استعمال الفعل الثلاثي (رجع) وعلل الدكتور مصطفى جواد ذلك بأنَّ استعمال الرباعي (أَرْجَعَ) بدلًا من الفعل الثلاثي (رَجَعَ) مخالفة للسماع فقد استدل بعدد من الآيات القرآنية التي جاء فيها الفعل (رَجَعَ) كقوله تعالى (سورة التوبة الآية 83): "فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ" (ينظر: جواد مصطفى ج1 ص 261)، و مما جاء من الأسماء (جُمْهُور)؛ على وزن (فُعْلول) فتخطئة فتح الفاء؛ لأنَّه مخالف للسماع الوارد بضم الفاء (الجيم)" قل: الجُمهور والجُمهورية [بضم الجيم] ولا تقل: الجُمهور والجُمهورية وذلك لأنَّ المسموع من العرب والمأثور في كتب لغتهم هو الجُمهور (بضم الجيم)" (_جواد مصطفى ج 1ص 50)، ومما جاء من المصادر تخطئة كسر فاء عمران (عينه) وسبب ذلك عدم سماع الكسر إلا فيما كان اسمًا وقد أبان ذلك الدكتور مصطفى جواد إذ قال: " أمَّا العمران بكسر العين فلم يجئ في اللغة بمعنى (العُمران) بضم العين" (جواد مصطفى ج 1ص 174).

الثاني: مخالفة القياس الصرفي وقوانينه:

القياس: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع" (ابن الأنباري 1971م ص 93)، و مقصودنا بالقياس الصرفي قوانين الصرف وضوابطه فهي الأصل، والفرع ما نصوغه من صيغ؛ فمن خالف هذه القوانين التي يجب أن يقاس عليها فقد خالف القياس الصرفي الذي مظنته كتب الصرف.

تُعدُّ مخالفة قوانين الصرف القياسية أبرز الأسباب التي تودي بمستعملي اللغة إلى الوقوع في الخطأ، ويُقصد بالقوانين أي الضوابط التي وضعها الصرفيون لاشتقاق المصادر والمشتقات، وقد بلغ عدد المواد التي كان سببها مخالفة قوانين الصرف عشرين مادة (ينظر: جواد مصطفى ج 1ص 119، 139، 159، 176، 180، 201، 224، 234، 235. ج 2ص 284، 287، 288، 290، 292، 298، 300، 314، 315، 329، 346). وقد توزعت على ثلاثة أبواب رئيسة:

الباب الأول: المشتقات بلغت عدد الأخطاء التي سببها مخالفة القياس في المشتقات ستة (ينظر: جواد مصطفى ج 1 ص 139، 180، 224، 234، و ج 2 ص290، 300)، فمنها ما جاء في اسم المكان (مصرَف) بفتح الراء يصاغ اسم المكان من الفعل الثلاثي على وزن (مفعل) بكسر العين فاسم المكان من الفعل (صرف) يكون بكسر العين (مصرف)، فالإتيان باسم المكان (مصرف) بفتح الراء خطأ لأنَّه مخالف للقياس " ولا يجوز أن يقال: المصرَف بفتح الراء؛ لأنَّه غلط بكونه مخالفًا للقياس وغير مسموع ولا مدون"(جواد مصطفى ج 1ص 139 – 140).

الباب الثاني المصادر: بلغت عدد الأخطاء في المصادر التي سببها مخالفة القياس خمسة (ينظر: جواد مصطفى ج 1ص 176، 219، و ج 2 ص288، 298، 329)، منها فتح ميم المصدر الميمي (مَفادها) فيصاغ المصدر الميمي من الفعل الرباعي (أفاد) على وزن مضارعه بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة نحو: مُفاد؛ ولذا فإنَّ فتح ميم المصدر الميمي خطأ لمخالفته للقياس المطرد وقد علل د. جواد مصطفى بقوله: " "وذلك لأنَّك تقول: أفادت البرقية كيت كيت... والمصدر الميمي من أفاد يُفيد هو مُفاد على وزن اسم المفعول وذلك من القياس المطرد" (جواد مصطفى 2001م ج 1 ص 176).

ومن ذلك فتحهم دال المصدر (الدَّوام) والصواب كسرها؛ لأنَّ مصدر الفعل الرباعي يكون بكسر الدال، والفتح من مصطلحات الأتراك كما ذكر ذلك الدكتور مصطفى جواد (ينظر: جواد مصطفى2001م ج2 ص 298).

الباب الثالث: جمع التكسير: جاءت مخالفة القياس الصرفي في جمع التكسير في ثمانية مواضع (ينظر: جواد مصطفى 2001م ج1 ص 119، 159، 201، و ج2 ص 287، 292، 314، 315). منها ما جاء في قلب ياء (مفاعل) همزة وهي أصلية لا زائدة ولا مجتلبة، فالإتيان بهمزة في مصائر ومكائد، ومكائن ومصائد خطأ لأنَّ الياء في مفردات هذه الكلمات أصلية وهي على التوالي: مصير، ومكيدة ومكينة ومصيدة، وهذا مخالف للقانون الصرفي المتعلق بالإعلال والإبدال وعلل الدكتور مصطفى جواد صواب بقاء الياء فقال: " وذلك لأنَّ الياء في المصير والمكيدة والمكينة والمصيدة أصلية لا مجتلبة، ولا مزيدة" جواد مصطفى 2001م ج1 ص 119).

الثالث: عدم التنبه للدلالة الصرفية للصيغة:

يتحقق هذا السبب حين تُستعمل صيغة صرفية تحمل دلالة صرفية لا تتوافق مع ما يرمي إليه منشئ الكلام، وجاء هذا السبب في أربعة عشر موضعًا (ينظر: جواد مصطفى ج1ص52، 64، 66، 70، 73، 76، 127، 138، 147، 153، 158، 167، 219. و2ص328).

منها ما جاء في تصويب (مؤامر) وتخطئة (متآمر) وعلل ذلك بقوله: "لأنَّ حق المفاعلة، أي المؤامرة، تقول آمر فلان فهو مؤامر كما تقول: حارب فهو محارب ولا تقول: متحارب ... فمتفاعل من هذا الوزن وهذا المعنى لا يستعمل إلا مثنى أو جمعًا، فإذا أريد استعمال المفرد وحده يرد إلى مفاعل تقول: هو مؤامر وهي مؤامرة" (جواد مصطفى ج 1ص 52)، ومن ذلك تخطئة قولهم: هذا الحزب منحل؛ لأنَّ وزن (انفعل) يدل على رغبة الفاعل في الفعل، والحزب لا يرغب في حل نفسه، والحل يكون من خارجه لذا صحَّ هذا الحزب محلول (ينظر: جواد مصطفى ج 1ص 70)، ومن دلالة الصيغة الصرفية تخطئة قولهم: هذا بدل الاشتراك في المجلة، لأنَّ صيغة الفعل (اشترك) تدل على التشارك، ولا يصح أن يحدث إلا من جهتين لا من جهة واحدة؛ ولذا كانت صيغة (المشاركة) هي الأصلح لدلالتها على المقصود (ينظر: جواد مصطفى ج 1ص 147).

الرابع: إهمال أصل الكلمة وخصائصها:

جاء إهمال أصل الكلمة في عشرة مواضع (ينظر: جواد مصطفى ج1 ص100، 112، 123، 203، وج2 ص 303 ،239، 312، 326، 342، 346)، منها استعمال الفعل (استشهد) في صيغة المبني للمعلوم والصواب أن يستعمل في صيغة المبني للمجهول؛ لأنَّ طبيعته تقتضي ذلك؛ فالاستشهاد يلزم منه أن يكون فاعل الاستشهاد غير معلوم ولذا "قل: أُستشهد فلان في الحرب [بالمجهول] ولا تقل: استشهد فلان في الحرب

[بالمعلوم] "(ينظر: جواد مصطفى ج1 ص 100. وينظر: ج1 ص 112، 123)، ومنها إهمال وزن الباب الصرفي الذي يجب ضبط الفعل عليه من ذلك تخطئة كسر عين الفعل كسب (السين)؛ لأنَّ من باب (فَتَحَ يفتَح) بفتح عينه في الماضي والمضارع؛ فضبط عينه بالكسر خطأ لأنّه ليس بابه (ينظر: جواد مصطفى ج2 ص 326).

ومما جاء في الأسماء كلمة (أمسيَة) إذ أهملوا تشديد ياء (أمسيَّة) لإهمالهم معرفة أصل وزنها المتمثل في (أفعولة) فـ (أمسيَّة) أصلها (أمسوية) فأبدلت الواو ياء ثم قُلِبت الوا ياءً فصارتا ياءً مشددة (ينظر: جواد مصطفى ج1ص 239).

الخامس: وضع كلمة موضع كلمة أخرى:

يُعدُّ وضع كلمات في مواضع كلمات أخرى سببًا في الوقوع في الخطأ، جاء ذلك في أربعة مواضع ينظر: (جواد مصطفى ج1 ص141، 161، 199، 201)، منها ما جاء في استعمال (إخصائي) بدلًا من (متخصص)، والإخصاء مشتق من الخصي أي المخصي ويُقصَد به الذي لا يعلم إلا فنًا واحدًا وهو عيب عند القدماء كما نقل ذلك الدكتور مصطفى جواد. (ينظر: جواد مصطفى ص 142)، وعلَّل سبب الخطأ بقوله: " فالإخصاء أقرب إلى الذم من التصريح به" (جواد مصطفى ج1 ص142)، فظهر بذلك أنَّهم استعملوا مصطلح الإخصائي في الموضع الخطأ إذ هم يقصدون به المدح في حين أنَّ دلالته أقرب إلى الذم.

نتائج البحث

خلص هذا البحث إلى نتائج أهمها:

1- للصرف أهمية في التصويب اللغوي إذ يُعنى الصرف بدراسة هيئة الكلمات والجهل به يودي إلى أخطاء في ضبط الألفاظ.

2- جل الأخطاء الصرفية ترجع إلى إهمال دراسة الصرف والجهل بقوانين الاشتقاق وأوزان العربية.

3- لفت انتباه الباحثين إلى تراث الدكتور مصطفى جواد في الصرف.

4- أكثر الأخطاء تقع في المشتقات وجموع التكسير.

5- أكثر الأخطاء في التصويب اللغوي أخطاء في الدلالة وأقل الأخطاء هي الأخطاء في الصوت.

روافد البحث

[1] ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (ت577هـ)، 1971م، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

[2] ابن جني عثمان أبو الفتح (ت 392هـ)، 1954م، المنصف شرح تصريف المازني - تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى، إدارة إحياء التراث، مصر.

[3] ابن عصفور مؤمن بن عاشور (ت669هـ)، 1399هـ، الممتع في التصريف تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

[4] ابن عقيل عبدالله بن عقيل (ت769هـ)، 1994م، شرح ألفية ابن مالك، من طبعة، دار الفكر بيروت.

[5] ابن مالك محمد بن عبدالله بن عبدالله (ت672هـ)، 1990م، شرح التسهيل، تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي مختون، الطبعة الأولى، دار هجر، الجيزة.

[6] ابن مالك محمد بن عبدالله بن عبدالله (ت672هـ)، 2002م، إيجاز التعريف في علم التصريف تحقيق د. محمد المهدي عبدالحي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية المملكة العربية السعودية.

[7] ابن الناظم محمد بن محمد بن مالك أبو عبدالله (686هـ)، 2000م، شرح ألفية ابن مالك تحقيق محمد باسل عيون السُّود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

[8] ابن هشام محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري أبو محمد (ت 761هـ)، 1994م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق يوسف بركات هبود، من دون طبعة، دار الفمر بيروت,

[9] ابن يعيش علي بن يعيش (ت643هـ)، من دون تاريخ، شرح المفصل - تحقيق/أحمد السيد سيد أحمد، من دون طبعة، المكتبة التوفيقية، مصر.

[10] أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت745هـ)، 1998م ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق/ د.رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[11] الأزهري خالد بن عبد الله (ت 905هـ)، 2000م، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق/محمد باسل عيون السُّود – الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

[12] الاستربـاذي رضى الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، 1998م، شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

[13] الاستربـاذي ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)، من دون تاريخ، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن- محمد الزفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي بيروت.

[14] الأصفهاني الراغب، 1998م، المفردات في غريب القرآن، ضبطه وراجعه محمد خليل عيناني- الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت.

[15] الثمانيني عمر بن ثابت (ت442هـ)، 2003م، الفوائد والقواعد (شرح اللمع)، دراسة وتحقيق/د.عبد الوهاب محمود الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[16] الجرجاني عبدالقاهر (ت 471هـ)، 1987م، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق/ د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، عمَّان.

[17] سرار د. حسن ناصر أحمد، 2010م، تعدد المعنى الوظيفي لأبنية المصادر والمشتقات في القرآن الكريم، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، صنعاء.

[18] سقال د. ديزيره، 1996م، الصرف وعلم الأصوات، الطبعة الأولى، دار الصداقة العربية، بيروت.

[19] سيبويه عثمان بن قنبر أبو بشر (ت 180هـ)، من دون تاريخ، كتاب سيبويه، تحقيق/عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

[20] السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ) 1975م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/عبد العال سالم مكرم، من دون طبعة، دار البحوث العلمية.

[21] السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 911هـ)، 1976م، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق/د.أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة.

[22] شاهين د. عبدالصبور، 1980م، المنهج الصوتي للبنية العربية، من دون طبعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[23] الصيداوي يوسف، 2006م، الكفاف، الإعادة الثانية، دار الفكر، دمشق.

[24] الطويل د.عبدالله عبدالقادر، 2006م، محاضرات في علم الصرف، الطبعة الأولى، مركز عبادي، صنعاء.

[25] عظيمة محمد عبدالخالق دراسات في أسلوب القرآن- - دار الحديث/القاهرة- بدون. طبعة- 1425هـ/2004م.

[26] العُكبري عبد الله بن الحسين أبو البقاء (ت 616هـ)، 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق/ مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

[27] المبرد - محمد بن يزيد أبو العباس (ت 285هـ)، 1994م، المقتضب، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، وزارة الأوقاف، القاهرة.

[28] جواد مصطفى،2001م، قل ولا تقل، تحقيق وتعليق سمير بسوني، من دون طبعة، مكتبة جزيرة الورد.

[29] نهر د. هادي،1998م. الصرف الوافي، من دون طبعة، دار الأمل مطبعة الروزنا.

RESEARCH ARTICLE

MORPHOLOGY IN LINGUISTIC CORRECTION OF DR MUSTAFA JAWAD S BOOK "SAY AS SAY AND DO NOT SAY" AS MODEL

Abdulla ben Abdullah Omer Dawood [1,*]

[1] *Department of Arabic language, Faculty of Education - Sabr, University of Aden, Aden, Yemen*

***Corresponding author: _Abdulla ben Abdullah omer Dawood; E-mail: _abdullahomer431@gmail.com**

Received: 12 October 2020 / Accepted: 28 December 2020 / Published online: 31 December 2020

Abstract

The research seeks to expose the role of morphology and its position among the Arabic sciences in the linguistic correction. It aims to clarify the morphological sections in which the errors of the speakers abound. The research seeks to find the reasons for committing the error. The research shows that studying morphology is necessary for Arabic speakers to reduce common errors. And also it shows the effort of one of the pioneers of modern Arabic interested in addressing linguistic correction, especially morphological correction. The research comprises an introduction and three topics, followed by the most important results, which is that the majority of errors in controlling the word are due to neglecting the study of morphology and ignorance of the laws of derivation and Arabic weights and the importance of benefiting from the speech of eloquence and literati. It also shows that most of the errors are in derivatives, broken plural.

Keywords: Morphology, Linguistic correction, Jawad's Book "Say as Say Do not Say".

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

داود، ع. ب. ع. ع. (2020). الصرف في التصويب اللغوي كتاب قل ولا تقل للدكتور مصطفى جواد أنموذجًا. *مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية*، *1*(4)، 352-363. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2020.4.67

حقوق النشر © 2020 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).